قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٢٢

بشأن الموافقة على اتفاق شراكة «صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات» بين جمهورية مصر العربية ومؤسسة الخبرة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية بشأن تنفيذ مشروع تعاون فنى لدعم إصلاح التأمين الصحى الشامل فى مصر الموقع بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على اتفاق شراكة «صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات» بين جمهورية مصر العربية ومؤسسة الخبرة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية بشأن تنفيذ مشروع تعاون فنى لدعم إصلاح التأمين الصحى الشامل فى مصر ، الموقع بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شعبان سنة ١٤٤٣هـ

(الموافق ٢٠ مارس سنة ٢٠٢٢م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٨ شوال سنة ١٤٤٣ هـ (الموافق ٩ مايو سنة ٢٠٢٢ م) .

اتفاق شراكة « صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات»

بـين

جمهورية مصر العربية

و

مؤسسة الخبرة الفرنسية

و

الوكالة الفرنسية للتنمية

بشأن

تنفيذ مشروع تعاون فنى

لدعم إصلاح التأمين الصحى فى مصر

تحت رقم (GEG 1086 01 J)

الممول من :

"الوكالة الفرنسية للتنمية"

إلى

"صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات"

اتفاق شراكة

"صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات"

بين :

(١) حكومة جمهورية مصر العربية ، ويمثلها السيدة الدكتورة/ رانيا المشاط بصفتها وزيرة التعاون الدولى بموجب التفويض بالتوقيع الصادر من وزارة الخارجية رقم ٢٠٢١/٦٠ بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٢١

(يشار إليها فيما يلى باسم "المستفيد") ؛

و

(٢) **"مؤسسة الخبرة الفرنسية"**، وهى مؤسسة فرنسية عامة "الوكالة الفرنسية للخبرة الدولية" (مؤسسة عامة ذات طابع صناعى وتجارى) .

Sis 73, rue de Vaugirard, 75006 Prris, France.

ويمثلها : السيد جيريمى بلييه ، بصفته رئيس مجلس الإدارة .

(يشار إليها فيما يلى باسم "مؤسسة الخبرة الفرنسية") .

و

(٣) **"الوكالة الفرنسية للتنمية" "AFD"**، وهى هيئة فرنسية عامة خاضعة للقانون الفرنسى ، ومقرها الرئيسى كائن فى ٥، شارع رولاند بارث، ٧٥٥٩٨ باريس سيدكس ١٢، فرنسا ، مسجلة فى سجل التجارة والشركات فى باريس تحت رقم ٥٩٩ ٦٦٥ ٧٧٥، ويمثلها السيد/ فابيو جرازى ، بصفته مدير مكتب الوكالة بمصر .

(ويشار إليها فيما يلى باسم "الوكالة") ؛

(ويشار إليها مجتمعة فيما بعد بـ"الأطراف" وإلى كلٍ منها على حدة بـ"الطرف") ؛

حيث إن :

(أ) حكومة جمهورية مصر العربية طلبت من الوكالة الفرنسية للتنمية - عبر خطابها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ - تقديم الدعم المالى والفنى لتنفيذ التأمين الصحى الشامل ("إصلاح منظومة التأمين الصحى") . وكذلك أعربت وزارة الصحة والسكان عن اعتزامها توطيد علاقاتها مع المؤسسات العامة الفرنسية التى تدير نظام التأمين الصحى الفرنسى .

(ب) الوكالة الفرنسية للتنمية ("AFD") - وفقًا للقرار رقم C20180243 وC20180244 الصادر عن لجنة العلاقات الخارجية بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨، والقرار رقم C20180720 الصادر عن دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٨ - وافقت على دعم "إصلاح منظومة التأمين الصحى المصرى"، وفقًا للموضح بالتفصيل فى العرض التقديمى الأولى . وسوف يمول هذا الدعم من خلال قرض يستند إلى سياسات الوكالة ، قيمته (٦٠ مليون يورو) ومنحة قيمتها (٢ مليون يورو) ومنحة عينية تتمثل فى مساعدة فنية قيمتها (١ مليون يورو) ("مشروع التعاون الفنى") .

(جـ) مؤسسة الخبرة الفرنسية هى "الوكالة الفرنسية العامة للمساعدة الفنية الدولية". وتقدم الوكالة للحكومات الوطنية والإدارات والهيئات العامة خبرتها الفنية المتطورة عبر خبراء فرنسيين ودوليين يعملون فى القطاع العام . وستتولى مؤسسة الخبرة الفرنسية تنفيذ ما يتعلق بكل من المنحة والمنحة العينية على حد سواء وستحشد ما لديها من خبرات عالية المستوى لدعم تحقيق أهداف الإصلاح .

(د) قد أبرم اتفاق للتسهيل الائتمانى بقيمة ٦٠ مليون يورو بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩ بين الوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة جمهورية مصر العربية لدعم إصلاح قطاع الرعاية الاجتماعية .

(هـ) قد أبرم اتفاق تمويل قيمته ٢ مليون يورو فى ٢٨ يناير ٢٠١٩ بين الوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة جمهورية مصر العربية لتقديم المساعدة الفنية لدعم إصلاح قطاع الرعاية الاجتماعية .

عرض تقديمى أولى

تلتزم الحكومة المصرية - بدءاً من سنة ٢٠١٤ - بزيادة الإنفاق الاجتماعى وتحسين الكفاءة والمساواة والاستدامة المالية لنظام الرعاية الاجتماعية . وينص الدستور المصرى الجديد لعام ٢٠١٤ على أن الإنفاق الاجتماعى العام المستهدف تبلغ نسبته (١٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠١٨، وكذلك ينص على مضاعفة نسبة الإنفاق الصحى من (١,٥٪) إلى (٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى . وكذلك ينص على الإنشاء التدريجى لمنظومة التأمين الصحى الشامل .

وقد أصدرت قوانين متعددة بشأن تنظيم التأمين الصحى ، مددت تغطيته تدريجيًا بين عامى ١٩٦٥ و١٩٩٧، وفى حين أن (٥٨٪) من السكان كان يشملهم التأمين قانونًا عبر البرامج التى تديرها الهيئة العامة للتأمين الصحى (HIA)، فقد ظلت فئات سكانية كثيرة - وخاصة فى القطاع غير الرسمى وبين العاطلين عن العمل والفقراء - مستبعدة منه . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الإنفاق على الرعاية الصحية اعتبر غير كافٍ لتسهيل الحصول عليها ، وقد انتقدت جودتها أيضًا . وفضلاً عن ذلك ، فقد نجم عن تطبيق برنامج علاج صحة الفقراء (PTES) عدم المساواة فى الحصول على الرعاية الصحية .

ومن ثم ، اعتمد البرلمان قانونًا جديداً للتغطية الصحية الشاملة ونشر بالجريدة الرسمية فى ١١ يناير ٢٠١٨، ويهدف هذا القانون إلى توسيع نطاق منظومة التأمين الصحى الاجتماعى وتقليل الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة . ويهدف القانون على وجه التحديد إلى تحقيق الآتى :

تبسيط الإطار القانونى للتغطية الصحية (قانون فريد بديل لكافة القوانين المتعددة فيما يتعلق بفئات السكان المختلفة) ؛

التوسع التدريجى فى نطاق شمول تلك المنظومة على مستوى الأسر لا مستوى الأفراد وبالتالى السماح بإدماج أفضل للمرأة ، وعن طريق دعم الأقساط والمدفوعات المشتركة من أجل السكان الضعفاء الذين يشكلون نسبة (٣٠ فى المائة) من إجمالى السكان ؛

ضمان الاستدامة المالية للمنظومة من خلال مصادر جديدة للأموال (رسوم الغرامات sin taxes على سبيل المثال) ؛

تحسين جودة الخدمات الصحية وتوفيرها وزيادة القدرة على تحمل تكاليفها من خلال إنشاء ثلاث مؤسسات مستقلة ماليًا وإداريًا :

الهيئة العامة للتأمين الصحى (HIA) التى تجمع التبرعات ، وتضطلع بمهام إدارة المخاطر ، وستشترى الخدمات وهى منظمة تابعة مباشرة لسلطة رئيس الوزراء ؛

الهيئة العامة للرعاية الصحية (HCO) التى ستتولى التنسيق بين مقدمى الخدمات الصحية ، والتى صارت تدريجيًا مسئولة عن كافة المرافق التى تتبع وزارة الصحة والسكان وهيئة التأمين الصحى (HIO) فى الوقت الراهن . وهذه الهيئة تخضع لإشراف وزارة الصحة والسكان ؛

هيئة الاعتماد والرقابة (GAHAR) التى ستكون مسئولة عن معايير واعتماد مرافق الخدمات الصحية . وهذه الهيئة تخضع مباشرة لإشراف الرئيس ؛

السماح للهيئة العامة للتأمين الصحى UHIO بشراء الخدمات من المرافق الخاصة والعامة .

إنشاء قاعدة بيانات بأسماء المستفيدين من المنظومة الجديدة ؛

تحديد الانتقال من الوضع الراهن إلى المنظومة التى جرى إصلاحها .

هذا ، وقد بدأت المنظومة الجديدة بعضًا من أعمالها فى يونيو ٢٠١٨ ، حيث بدأ انطلاقتها الأولى رسميًا بمحافظة بورسعيد فى يوليو ٢٠١٩ ، إن المنظومة الجديدة للتأمين الصحى التى تبنتها مصر والتى تبدأ انطلاقتها حاليًا -فى بعض جوانبها- لصيقة الصلة بالمنظومة الفرنسية . ولا شك فى أن المنظومة الفرنسية للتأمين الصحى تتمتع بمزايا متفردة. وهذا أمر مشهود لها به ، خاصة فيما يتصل بإدارة المنافع . وهى ذات خبرة مرموقة من حيث مفهومها "لحزمة المنافع" ، وأعمال التقنين والتسعير ، ومن حيث إدارة المعايير وإمكانية إعادة التمويل ، ناهيك عن التحديث (لا سيما بطاقات شريحة Sesam-Vitale الإلكترونية) .

أما فيما يخص متابعة النفقات الصحية ، فقد حققت فرنسا خبرة مرموقة فى مجال الأتمتة المتقدمة . ويمكن مواءمة ذلك بما يناسب السياق والقدرات الفنية للبلد صاحب الطلب . وتعد إدارة المخاطر وحسن التوجيه للعلاج وإدارة النفقات الطبية من المجالات الرئيسة الأخرى ، والتى تتحقق نتيجة للاتفاقات المبرمة مع المهنيين الصحيين .

وقد أصبحت فرنسا - بفضل ما وضعته من معايير شاملة - فى طليعة الدول فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات ، فضلاً اعتنائها بالوقاية الأولية (فحص السرطان ، وفحص الأسنان... إلخ) والوقاية من الحوادث المتصلة بالعمل (من خلال شبكتها للمهندسين الاستشاريين العاملين فى صناديق التأمين المتعلقة بالصحة والسلامة فى مكان العمل) .

يتم تمويل المنحة العينية البالغة مليون يورو من صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات (صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات) والذى يمول - بدوره - من وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية بعد عملية تحديد الهوية بالاشتراك مع الدائرة الاقتصادية الإقليمية بالسفارة الفرنسية فى مصر. والغرض منها هو تقديم الخبرة العلمية والدراية العملية الدقيقة للسلطات المصرية، الأمر الذى من شأنه دعم جهودها فى إطلاق منظومة التأمين الصحى الشامل .

واستجابة لطلب الحكومة المصرية الاستعانة بالخبرة الفرنسية فى هذا المجال ، كان مشروع التعاون الفنى الذى يهدف إيضًا إلى تعزيز الشراكات بين المؤسسات المصرية ونظيراتها الفرنسية . وسيسند تنفيذ المساعدة الفنية إلى مؤسسة الخبرة الفرنسية .

ومن ثم ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة (١)

الغرض من الاتفاق

الغرض من اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل هو تحديد الطرائق التى ستقدم الوكالة الفرنسية للتنمية تمويلها فى إطارها ، وتضطلع مؤسسة الخبرة الفرنسية بتنفيذ الدعم الفنى الذى تستفيد منه حكومة جمهورية مصر العربية ، من خلال المساعدة الفنية لمواصلة تنفيذ إصلاح التأمين الصحى .

ويعبر اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل عن نية الأطراف للتعاون وعن شروط ذلك التعاون فيما يتعلق بتنفيذ المساعدة الفنية . وقد أرفقت باتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات خطة العمل الاسترشادية الشاملة التى تحتوى على قائمة بالأنشطة المزمع تنفيذها فى مرفق التأمين الصحى (الملحق رقم ١) .

المادة (٢)

شروط التعاون

تمول الوكالة الفرنسية للتنمية الأنشطة المخطط لها - بموجب المساعدة الفنية ، المذكورة فى العرض التقديمى الأولى والمعروضة بالتفصيل فى الملحق (١) بمنحة فى حدود مليون يورو من خلال مؤسسة الخبرة الفرنسية .

وتتولى وزارتا "المالية" و"الصحة والسكان" مهمة الرقابة على تنفيذ المساعدة الفنية، بالتعاون مع الجهات الأخرى المستفيدة منها ، ولا سيما منظمة التأمين الصحى الشامل ، والهيئة العامة للرعاية الصحية ، وهيئة الاعتماد والرقابة . وسوف تشارك اللجان - القائمة بالفعل فيما يتعلق بتنفيذ المشروع الذى تدعمه الوكالة الفرنسية للتنمية المذكورة فى المادة (٦) فى متابعة المساعدة الفنية وتنسيقها . وفضلاً عن ذلك ، ينبغى استكمال الأنشطة الممولة فى إطار التسهيلات الحالية مع الاستفادة الكاملة من إمكانات الترابط مع الأنشطة الممولة بالمنحة التى تبلغ قيمتها ٢ مليون يورو (المنحة رقم CEG 1077 02) .

المادة (٣)

دور مؤسسة الخبرة الفرنسية

تتولى مؤسسة الخبرة الفرنسية تنفيذ منحة المساعدة الفنية العينية لدعم تنفيذ إصلاح التأمين الصحى .

ومن ثم ، ستضطلع مؤسسة الخبرة الفرنسية بالآتى :

المشاركة فى إعداد خطة عمل متجددة وفى إعداد الخدمة المصممة لوزارة المالية ووزارة الصحة والسكان ، بالتشاور مع منظمة التأمين الصحى الشامل والهيئة العامة للرعاية الصحية وهيئة الاعتماد والرقابة ، طوال مدة الدعم ، وتقسيمها إلى الخطط نصف سنوية التى ستعتمدها وزارة المالية ووزارة الصحة والسكان والوكالة الفرنسية للتنمية كل ستة أشهر ، وسوف تتضمن هذه الخطط تقارير مرحلية نصف سنوية ؛

وضع الشروط المرجعية والسير الذاتية وتقديمها لوزارة المالية ولوزارة الصحة والسكان وللوكالة الفرنسية للتنمية لتعتمدها كل منها ، على أن تتضمن السير الذاتية خبرات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل فى كل نشاط من الأنشطة المتفق عليها فى خطة العمل المتجددة ؛

ضمان تعيين ذوى الخبرات المختارين فى الوقت المناسب وتنظيم جولات دراسية وأى أنشطة أخرى ، وفقًا للشروط المرجعية المتفق عليها ؛

ضمان الإشراف على تعيين ذوى الخبرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل وتنسيق جهودهم ؛

ضمان المتابعة الإدارية والمالية للمشروع ؛

تقديم تقرير إلى وزارة المالية ووزارة الصحة والسكان والوكالة الفرنسية للتنمية ، وتقرير مرحلى نصف سنوى ، وتقرير نهائى وتقارير بأى خدمات مقدمة فى إطار المشروع ، متضمنة تقارير عن كل نشاط سيجرى تنظيمه من خلال المساعدة الفنية ؛

إجراء مهام المتابعة الدورية التى تتولاها مؤسسة الخبرة الفرنسية ووزارة المالية ، وزارة الصحة والسكان والوكالة الفرنسية للتنمية ، التى يتم خلالها التحقق من تنفيذ خطة العمل المحدثة .

جهات الاتصال التالية مخصصة لمراقبة التعاون على كافة المستويات :

مؤسسة الخبرة الفرنسية بباريس
رئيس وحدة العنصر البشرى والرعاية الاجتماعية
Bertrand Commelin
bertrand.commelin@expertisefrance.fr
+33(0) 1-70-82-73-73

المادة (٤)

دور الوكالة الفرنسية للتنمية

تضطلع الوكالة الفرنسية للتنمية بما يلى :

ضمان تقديم التمويل للمساعدة الفنية ، بما يتسق مع برنامج العمل المتداول ، بما لا يتجاوز ١ مليون يورو خلال مدة المشروع بأكملها .

التحقق من صحة برنامج العمل المحدث وكذلك التحقق من إجراء التحديث السنوى المذكور فى المادة (٣) ؛

التحقق من صحة الشروط المرجعية (والسير الذاتية فيما يخص الخبرة الفنية) ، التى تقدمها مؤسسة الخبرة الفرنسية ؛

التحقق من صحة التقارير المرحلية نصف السنوية المتعددة وكذلك تقارير أداء المهام التى تقدمها مؤسسة الخبرة الفرنسية .

المشاركة فى اللجان المشكلة لتنفيذ مشروع إصلاح التأمين الصحى الذى تدعمه الوكالة الفرنسية للتنمية (انظر المادة ٦) ومتابعة التقدم المحقق فى ذلك المشروع ؛

المشاركة فى مهام المتابعة الدورية على مدار مدة المشروع ؛

جهات الاتصال التالية مخصصة لمراقبة التعاون على كافة المستويات :

مقر الوكالة الفرنسية للتنمية بباريس	مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة
قائد فريق العمل - الرعاية الاجتماعية	مسئول المشروع - القطاعات الاجتماعية
باسكال لوروى Pascale Le Roy	ليونارد سومباريك Léonard Sompairac
leroyp@afd.f	sompairacl@afd.f
+33(0) 1-53-44-64-61	+20-22-735-17.88

المـادة (٥)

دور حكومة جمهورية مصر العربية

تقوم وزارة المالية ووزارة الصحة والسكان بما يلى :

الإشراف على تنفيذ مشروع التعاون الفنى والتحقق من أن مشروع التعاون الفنى يأتى استكمالاً لدعم برامج التعاون الفنى الأخرى ؛

تعيين نقاط اتصال للرقابة وتيسير تنفيذ مشروع التعاون الفنى ؛

مراجعة خطة العمل وتحديثاتها السنوية واعتمادها ، حسب ما هو مذكور فى المادة (٣)، ومتابعة التقدم المحقق فيها ؛

ضمان الإنهاء الناجح للمشروع، عبر تحديد مواعيد نهائية، وتوفير المدخلات المطلوبة، وصياغة الشروط المرجعية واعتمادها ، واختيار الخبراء وإعداد التقارير نصف السنوية والتقارير المتعلقة بأى خدمات مقدمة فى إطار المشروع ؛

تسهيل مهام الإشراف التى تتولاها مؤسسة الخبرة الفرنسية ، فضلاً عن المشاركة فيها ؛

التوفير المجانى لمكاتب الخبراء الذين سيؤدون مهامهم فى إطار مشروع التعاون الفنى فى القاهرة وكذلك فى عواصم المحافظات المستهدفة عند الاقتضاء .

تقديم الدعم إلى مؤسسة الخبرة الفرنسية لتسهيل مهام الخبراء فى مصر ، وتنظيم التدريبات والاجتماعات .

ولن تتم تغطية التمويلية لشراء المعدات ، وإن استخدمت ضمن هذا المشروع للتعاون الفنى .

جهات الاتصال التالية مخصصة لمراقبة التعاون على كافة المستويات :

وزارة المالية	وزارة الصحة والسكان
معاون الوزير والمدير التنفيذى لوحدة العدالة الاجتماعية **السيدة/ مى فريد** Mai.farid@mof.gov.eg +20226861200	رئيس الإدارة المركزية للدعم الفنى مدير عام المكتب الفنى للسيدة الدكتورة وزيرة الصحة والسكان **د. نيفين النحاس** nevine.elnahass@gmail.com +201000092415
محلل **السيد كريم رمزى عبيد** Karim.ramzy@mof.gov.eg +20226861200	المشرف العام على إدارة المنح والقروض **د. داليا رشيد** Dr-dalia-rachid@outlook.com +201090312040

ويطلب من وزارة الصحة والسكان ونقاط الاتصال التابعة لوزارة المالية وأى إحالات فنية من الوزارة لأى من المؤسسات الثلاث المنشأة لتنفيذ إصلاح التأمين الصحى (عند الاقتضاء) المراجعة/ التعليق/ الموافقة على الشروط المرجعية والتسليمات خلال ١٠ أيام عمل من الاستلام وذلك ما لم تطرأ ظروف خارجة عن إرادة الحكومة المصرية .

وبعد انقضاء هذا الموعد النهائى ودون حاجة لإبداء أى تعليقات محددة من الجهات المذكورة أخيراً ، تعتبر الشروط المرجعية والتسليمات قد اعتمدت .

وتتولى وزارتا "الصحة والسكان" و"المالية" إبلاغ كل من مؤسسة الخبرة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية فى حال تغيير نقطة الاتصال وتحويل التواصل ليكون مع الشخص الجديد .

المـادة (٦)

دعم الوكالة الفرنسية للتنمية

للجان إصلاح التأمين الصحى

يتم مراقبة مشروع التعاون الفنى بمعرفة لجنة تسيير الأعمال المشكلة من أجل إدارة المشروع المدعوم من الوكالة الفرنسية للتنمية المتعلق بإصلاح التأمين الصحى ، وهى اللجنة المذكورة فى المادة (٧-٢) من اتفاق التمويل ، والتابعة لسلطة وزارة المالية .

وتتولى وزارة الصحة والسكان إنشاء لجنة فنية مؤلفة من : ممثل للوزارة ، فضلاً عن ممثلين عن وحدة العدالة الاقتصادية التابعة لوزارة المالية وممثلين عن كل من منظمة التأمين الصحى الشامل والهيئة العامة للرعاية الصحية وهيئة الاعتماد والرقابة .

وذلك بالتنسيق مع نقاط الاتصال التابعة لكل من : وزارة الصحة ووزارة المالية . وتراقب تلك اللجان من كثب مدى التقدم المحقق فى تنفيذ المشروع وتضمن التكامل بينه وبين اتفاقات الدعم الفنى الأخرى .

المـادة (٧)

تاريخ النفاذ ومدة الاتفاق

يصبح اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات نافذ بدءاً من تاريخ إخطار حكومة جمهورية مصر العربية باكتمال كافة الإجراءات الدستورية والقانونية المطلوبة .

يظل اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات سارى المفعول طوال مدة مشروع التعاون الفنى ، وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .

المـادة (٨)

التعديلات

لا يجوز إجراء تعديلات على شروط وأحكام اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل إلا من خلال تعديل يدخل حيز النفاذ بذات إجراءات المادة السابعة .

المقترحات بالتعديل سوف يناقشها الأشخاص المسئولون عن اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل ، ثم يقدمون توصياتهم إلى المسئولين المعتمدين فى المؤسسات القائمة على تنفيذ اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات بعد تعديله .

المـادة (٩)

إنهاء الاتفاق وتسوية المنازعات

يجوز لأى من الأطراف أن ينهى اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات بناءً على إخطار كتابى مسبق يرسل قبل شهرين على الأقل من تاريخ الإنهاء إلى الطرفين الآخرين (ما لم يكن الإنهاء المبكر مطلوبًا بموجب القانون) . ولا يترتب على إنهاء الاتفاق الماثل إنهاء للعقود أو للاتفاقات الأخرى المبرمة بين الأطراف ، ولا سيما اتفاق التسهيل الائتمانى واتفاق التمويل وعقد الخدمة .

فى حال إنهاء اتفاق تسهيل الائتمان و/أو اتفاق التمويل و/أو عقد الخدمة ، سينهى اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات بدءاً من نفس تاريخ إنهاء اتفاق تسهيل الائتمان و/أو اتفاق التمويل و/أو عقد الخدمة .

فى حال إنهاء اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات ، فإن أى نشاط يمارس فى إطار التعاون سيتواصل على النحو الذى تتفق عليه الأطراف . وسوف تحل كافة المنازعات التى تنشأ عن اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات أو ما يتعلق به عبر المفاوضات بين أطرافه .

المـادة (١٠)

حقوق الملكية الفكرية

جميع حقوق الملكية الفكرية لكل ما له طابع تراثى مما يتصل بالخدمات المسلمة بموجب مشروع التعاون الفنى، والتى يمكن المطالبة بها - بغض النظر عن الغرض من ذلك المشروع وبغض النظر عن طريقة دعمه - ستؤول كلها إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

وتشمل حقوق الملكية ما يلى :

حقوق الاستخدام وحقوق الاستغلال التجارى - أيًا كانت طبيعتها وسواءً أكانت متوقعة أم غير متوقعة - التى تنشأ فى تاريخ توقيع اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل ؛

حقوق النسخ - أيًا كانت وسيلته، وسواءً أكانت معروفة أم غير معروفة - التى تنشأ فى تاريخ توقيع هذه الوثيقة ؛

وعلى وجه العموم ، كافة الحقوق الاقتصادية للمبدع على إبداعه .

وتمنح حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة الخبرة الفرنسية - عند الاقتضاء - حقوق الاستخدام وحقوق الاستغلال التجارى فيما يتعلق بالخدمات المقدمة بموجب اتفاق المساعدة الفنية فى إطار مشروع التعاون الفنى .

المادة (١١)

السرية

يتعين على الأطراف الثلاثة وخبرائهم الحفاظ على سرية كافة الوثائق والمعلومات التى يتلقاها كلٌّ منهم وكل ما يتصل بتحليلها أو مراجعتها بوصف ذلك جزءاً من الأنشطة المحددة فى اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل .

وتضمن تلك الأطراف عدم استخدامها تلك الوثائق والمعلومات لأى غرض بخلاف غرض تنفيذ اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل ، ما لم يطلب ذلك أحد الأطراف طلبًا كتابيًا مسبقًا ، ويوافق عليها الطرفان الآخران .

ويقر كل طرف بأن الوكالة الفرنسية للتنمية هى مؤسسة مالية ، وبأن كل طرف لا يمكنه الإفصاح عن المعلومات إلا وفقًا لقواعد السرية البنكية الفرنسية .

حرر اتفاق شراكة صندوق الخبرة الفنية ونقل الخبرات الماثل من ثلاث نسخ فى ٢٠٢١/٩/١٦

نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية

(**إمضاء**)

د/ رانيا المشاط

وزير التعاون الدولى

نيابة عن الوكالة الفرنسية للتنمية

(**إمضاء**)

السيد/ فابيو جرازى

مدير مكتب الوكالة بمصر

نيابة عن مؤسسة الخبرة الفرنسية

(**إمضاء**)

السيد/ جيريمى بيليه

المدير التنفيذى

مشارك فى التوقيع السيد السفير/ **ستيفان روماتيه** ، سفير فرنسا .

الملحق (١)

الأنشطة المخططة فى إطار المساعدة الفنية

(مشروع CEG 1086 01 J)

تستند مجموعة الأنشطة المقترحة إلى حوار الوكالة الفرنسية للتنمية مع السلطات المصرية بالإضافة إلى تجربة مؤسسة الخبرة الفرنسية فى تنفيذ إصلاحات فى بلدان أخرى مماثلة من حيث بيئتها الاجتماعية والاقتصادية . يجب على المستفيدين من المشروع أن يجروا مراجعة لهذه الأنشطة من أجل تحسين النتائج المتوقعة منها . يمكن إضافة بعض الأنشطة ، وكذلك يمكن استبعاد بعضها من هذا العرض فى حال لم تكن ذات أولوية عند أصحاب المصلحة فى المشروع .

المستفيدين الرئيسيون من الأنشطة هم وزارة الصحة والسكان ، فضلاً عن المؤسسات الثلاث الجديدة التى أنشئت من أجل إدارة نظام التأمين الصحى الجديد .

وصف المشروع :

يتمثل الهدف من هذه المساعدة الفنية فى المساعدة فى تنفيذ إصلاح التأمين الصحى الشامل فى كل المحافظات ستدعم الأنشطة الجهات المعنية فى التأمين الصحى الشامل UHI فى عملياتهم ، ومراجعة المخططات والعمليات والأدوات التنظيمية الخاصة به ، ويشمل ذلك تعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير نظام قوى لجمع البيانات قادر على تسهيل التخطيط والإدارة ودعم اتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح نظام التأمين الصحى الشامل .

إن الدعم الفنى لتنفيذ نظام مناسب لمعلومات الإدارة (MIS) سيسهل تعزيز قدرات وحدة ، فى الرقابة على سياسات الحماية الاجتماعية وتقييمها .

النشاط ١-١	تقييم المرحلة الأولى لتطوير نظام التأمين الصحى الشامل وبالأخص عمليات إدارة الأعمال بالمؤسسات الثلاث الجديدة التى أنشئت من أجل إدارة نظام التأمين الصحى الشامل (التمويل والاعتماد ومقدمى الخدمات) .
الأهداف :	استخدام خبرة المرحلة الأولى لتطوير نظام التأمين الصحى الشامل فى مصر من أجل إعداد توصيات بالسياسات . ردود فعل حول إمداد أصحاب المصلحة بنظام التأمين الصحى الشامل لعمليات إدارة أعمال ردود فعل حول كفاءة النظام وفعاليته واستقلالية الثلاث هيئات .
الإدارة المستهدفة : وصف النشاط :	وزارة الصحة والسكان ، وهيئة الرعاية بالتأمين الصحى الشامل . وسوف يقترح فريق المشروع نظام تقييم المرحلة الأولى (٢٠١٩-٢٠٢١) لنظام التأمين الصحى الشامل تأسيسًا (متضمنة نظام الاستهداف لدعم (٣٠٪) من السكان) . سيتم إعداد منهجية وقائمة مؤشرات قياس الأداء مع فريق وزارة الصحة والسكان . المنهجية المقترحة سيتم تطبيقها من جانب وزارة الصحة والسكان (بالتعاون مع وحدة العدالة الاقتصادية) بمساعدة خبراء دوليين . سيتم عرض نتائج هذا التقييم فى تقرير مفصل . سيقوم فريق المساعدة الفنية بتحليل مسار الأعمال الحالية لمختلف أصحاب المصلحة المتداخلين فى نظام التأمين الصحى الشامل لتحديد الحواجز المحتملة والتضافر غير المستغل . سيدعم فريق الخبراء، استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية وإلى معايير الجودة، الثلاث هيئات فى تحسين إجراءاتها المتعلقة بإدارة الأعمال ، وفى ضمان حسن سير النظام بأكمله . لن تقتصر التحليلات والتوصيات اللاحقة على تغطية عمليات إدارة الأعمال بكل مؤسسة ، وإنما ستمتد لتشمل بالبحث تدفقات العمل فيما بين المؤسسات والأدوات المتطلبة لها .
نتائج النشاط ممكنة التحقيق :	رفع تقرير يتناول تحليل ممارسات إدارة الأعمال خلال المرحلة الأولى تقييم خطة العمل السابقة واقتراح أدوات تصحيحية . تقرير تقييم المرحلة الأولى . إقامة ورشة عمل لعرض تقييم المرحلة الأولى . تخطيط صحى (استراتيجى - هيكلى - تشغيلى) . خطة عمل لتنفيذ سلس .

النشاط ١-٢	تطوير الأداء الرقابى والتقييمى للتأمين الصحى الشامل UHI.
الأهداف :	دعم إنشاء وحدة تقييم ومتابعة ، تعمل بكامل طاقتها بالأدوات المناسبة . يجب أن تكون الوحدة قادرة على توفير البيانات وتحليلها وتوفير المعلومات لوزارة الصحة والسكان ووحدة EJU.
الإدارة المستهدفة :	وزارة الصحة والسكان ، الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل ، الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية وهيئة الرعاية الصحية ، وحدة العدالة الاقتصادية .
وصف النشاط :	سيتم تنفيذ هذا النشاط بما يتماشى مع الدعم المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير إطار رصد وتقييم لسياسات وإصلاحات الحماية الاجتماعية . ستدعم المساعدة الفنية أصحاب المصلحة الرئيسيين فى إصلاح نظام التأمين الصحى الشامل UHI فى إنشاء وحدة للرصد والتقييم ، والتى من شأنها أن تتماشى مع إطار العمل الذى اقترحته وحدة EJU العدالة الاقتصادية . واستناداً إلى هذا النهج ، ستدعم المساعدة الفنية أصحاب المصلحة الرئيسيين فى تحديد المعلومات المطلوبة لأداء الرصد والتقييم للإصلاح وفى إنتاج البيانات المطلوبة . إذا لزم الأمر ، سيدعم فريق المساعدة التقنية تطوير بروتوكولات تبادل البيانات وإبلاغ الفريق المسئول عن تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات بأى متطلبات محددة .
نتائج النشاط ممكنة التحقيق :	إنشاء وحدة للرصد والتقييم لدعم توسيع نطاق إصلاح وهيكلة UHI، بما فى ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية ، ووالهيكلة والأدوار والاختيار والمسئوليات الواضحة فى إنتاج البيانات وأدوات لتجميعها وتحليلها . (نموذج مراقبة بين المؤسسات . لوحة التحكم فى إصلاح نظام التأمين الصحى الشامل UHI . تقييم البرتوكولات الحالية إذا لزم الأمر . بناء قدرات فى مجال المتابعة والتقييم لوزارة الصحة وهيئة الرعاية الصحية بالتأمين الصحى الشامل .

النشاط ١-٣	القيام بزيارة دراسية لمجموعة من ١٠ ممثلين عن الجهات المعنية بنظام التأمين الصحى الشامل لدراسة الأنظمة الفرنسية (أو الأوروبية) المتعلقة بالتأمين الصحى، وخاصة التنسيق بين المؤسسات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات .
الإدارات المستهدفة :	وزارة الصحة والسكان .
وصف النشاط :	تنظيم زيارة دراسية واحدة لـ١٠ ممثلين عن وزارة الصحة وهيئة الرعاية الصحية بنظام التأمين الصحى الشامل للتعرف من كثب على التجربة الفرنسية وعلى أفضل ممارسات فى مجالات تنظيم التأمين الصحى ونظم إدارة المعلومات ونموذج طب الأسرة ومنظومة الإحالة وأنفيذ نظام حوكمة العيادات المتعلقة بالتأمين الصحى . وستسهل الزيارة الدراسية أيضًا إقامة علاقات شخصية وروابط مؤسسية بين مصر وفرنسا ، سيحدد بيت الخبرة الفرنسى الشركاء الفرنسيين والمؤسسات الفرنسية ذات الصلة بناءً على احتياجات المشروع . وستستغرق الزيارة الدراسية مدة ٥ أيام (بخلاف أيام السفر) يشارك فيها ١٠ موظفين . سوف يتفق على قائمة بالمشاركين مع المستفيد .
نتائج النشاط ممكنة التحقيق :	إعداد برنامج الزيارة الدراسية . إعداد تقرير يصوغه المشاركون . إعداد ورشة عمل خصة بالتعويض .